



براءة الاختراع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة- عينة من المؤسسات الجزائرية

The patent for innovative small and medium enterprises in Algeria-A sample of Algerian enterprises

شرارة وليد*، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، walid.cherrara@univ-mosta.dz

المؤلف المرسل: شرارة وليد	تاريخ النشر: 2021/06/30	تاريخ القبول: 2021/05/24	تاريخ الارسال: 2021/05/05
---------------------------	-------------------------	--------------------------	---------------------------

الملخص:

إن من ثمار الإصلاحات الاقتصادية في بداية التسعينات، فتح المجال للاستثمار أمام الخواص والذي كان حكرا على القطاع العام، ومن نتائج الإصلاحات أيضا قيام الدولة بتشجيع إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية في مجال الابتكار، والذي بموجبه تمتلك هذه الأخيرة حقوق معينة.

وعليه هدفت الدراسة في محورها الأول إلى تحديد الإطار النظري للملكية الفكرية من خلال براءة الاختراع، وأهميتها في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. أما في الجزء الثاني فقد حاولنا الكشف عن واقع الملكية الفكرية المتمثلة أساسا في براءات الاختراع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر. وخلصنا من خلال هذه الدراسة إلى أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى حماية ملكيتها الفكرية من خلال تسجيل براءاتها.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، الملكية الفكرية، براءة الاختراع.

Abstract :

Among the fruits of the economic reforms of the early 1990s was the opening of the way for investment in the private sector, which was the monopoly of the public sector, and among the results of the reforms was also the encouragement of the 'State to the establishment. and the development of small and medium-sized enterprises because of their importance in the field of innovation, according to which the latter has certain rights.

Then, the study aims, in its first axis, to define the theoretical framework of intellectual property through patents, and its importance in small and medium-sized enterprises. In the second part, we tried to discover the reality of intellectual property, which is mainly represented by patents in innovative small and medium enterprises in Algeria. Through this study, we concluded that most small and medium-sized businesses tend to protect their intellectual property by filing their patents.

Keywords: SME, intellectual property, patent.

* المؤلف المرسل: شرارة وليد

1. مقدمة:

تشكل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الدعامة الأساسية للأنسجة الاقتصادية لأغلب الدول في العالم، وهذا لامتلاكها خصائص ومميزات أهمها المرونة، وسرعة التكيف مع المحيط الداخلي والخارجي، وهذا ما يسمح لها أن تحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية مهمة.

إنجهدت الدولة الجزائرية إلى تشجيع هذا النوع من المؤسسات، منذ مطلع التسعينات، حين تم تبني إصلاحات اقتصادية تسمح بحرية الاستثمار، لكن الاهتمام الحقيقي والفعلي بها، كان في بداية القرن الواحد والعشرين، حيث بذلت الدولة كل ما في وسعها للنهوض بهذا القطاع، ويبدو ذلك جليا من خلال الهيئات التي تم تأسيسها والبرامج والآليات التي تم تبنيها، وبالفعل أدى ذلك إلى ارتفاع عددها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.

تحتاج هذه الفئة من المؤسسات كغيرها من المؤسسات الأخرى، إلى رؤوس أموال: مالية، نقدية أو عينية كالألات والمعدات والمباني. كما تحتاج إلى رأسمال فكري، غير ملموس، يتواجد على مستوى عقول العاملين في المؤسسة، أو بمعنى آخر هو تلك المعرفة المتاحة لدى الكفاءات البشرية، والتي يمكن تحويلها إلى قيمة.

ونجد من بين مكونات الرأسمال الفكري، ما يعرف بالرأسمال الهيكلي وهو يضم مختلف الحقوق الفكرية التي تمتلكها المؤسسة وتتحصل عليها غالبا من خلال البحث والتطوير والابتكار، والمتمثلة في المعلومات، حقوق النشر، موجودات فكرية، وبراءات اختراع، والتي تسعى المؤسسات جاهدة لحمايتها من استخدامها من طرف الغير دون ترخيص منها.

1.1. الإشكالية:

وعليه تتمحور إشكالية بحثنا حول: "ما مدى حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، لملكيتها الفكرية من خلال تسجيلها لبراءات الاختراع، في الجزائر؟"

2.1. فرضيات البحث:

- فرضية 01:** كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة لا تسجل براءات اختراعها بسبب صغر حجمها.
- فرضية 02:** ينحصر تسجيل براءات الاختراع من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات دون الأخرى.
- فرضية 03:** تحوز المؤسسات التي تسجل براءة اختراعها على خبرة كبيرة (أكثر من 03 سنوات) في مجال نشاطها.

3.1. أهداف البحث:

وعليه تهدف الدراسة إلى :

- توضيح مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة
- التعرف على الابتكار في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة
- دراسة أهم أدوات حماية الحقوق الفكرية وأثرها على المؤسسة
- التعرف على واقع تسجيل براءات الاختراع لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة بالجزائر.

- المساهمة في توعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الحماية الفكرية.

4.1. منهج البحث:

إعتمدنا على المنهج الوصفي لشرح مختلف المفاهيم والتصورات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والابتكار كاداة تقوم بتوليد الحقوق الفكرية والتي لا بد من حمايتها. كما اعتمدنا على المنهج التحليلي لدراسة خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بتسجيل براءات اختراعها.

وبالتالي ارتأينا إلى تقسيم الدراسة إلى قسمين، حيث تم تخصيص القسم الأول إلى تقديم الإطار الذي يحكم كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا طبيعة الحماية الفكرية داخل هذا النوع من المؤسسات، وفيما يخص الثاني سنتناول فيه دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر التي لديها ابتكارات وما مدى توجهها نحو حمايتها.

2. الجانب النظري:

سنتطرق فيه إلى الملكية الفكرية بصفة عامة ومكانتها بالنسبة للمؤسسة، ثم نخرج إلى أحد أدوات الملكية الفكرية والتي هي براءة الاختراع.

1.2. الملكية الفكرية:

يعالج هذا المحور نقطتين أساسيتين وهما : المفهوم والأهمية.

1.1.2. مفهوم الملكية الفكرية:

إن كلمة ملكية "property" قد جاءت من الكلمة اللاتينية والتي تعني حق المالك "one's own" أي حقوق الإنسان فيما يتعلق بثمرة فكرة، ولقد انصب هذا المعنى -في البداية- حول الملكية في مجال العلوم التطبيقية (الصناعية) أو ما اتفق عليه إصطلاحا الملكية الصناعية (صلاح، 2004، ص 24). وبما أن كلمة الصناعي لا تشمل كل أعمال التجارة وأعمال الاستخراج التي تتضمن جميع أنواع العمل البشري، أي أنها لم تغط صور الإبداع والابتكار العقلي في حقول أخرى، كالحقول التجارية والأدبية والفنية، ولذلك اتجه الفقه إلى استبدال مصطلح "الملكية الفكرية" بمصطلح "الملكية الصناعية" كون أن مصطلح الفكر، أوسع نطاقا وأكثر شمولاً من هذا الأخير. (صلاح، 2004، ص ص 24-25)

2.1.2. أهمية استخدام الحماية الفكرية:

في الواقع، أصبحت حاليا حقوق الملكية الفكرية تلعب دورا هيكليا في عمل الأسواق وشبكات التعاون، ضمن أنظمة الإنتاج والابتكار. ففي هذا الصدد أظهر التحقيق الفرنسي الذي أجري حول "وسائل وأساليب الإدارة غير الملموسة" خمسة أسباب رئيسية تؤدي إلى استخدام حقوق الملكية الفكرية. إذا كان الأول يهدف أساسا إلى "تجنب التقليد"، فإن الأربعة الأخرى تتمثل في: "استغلال الاختراعات اقتصاديا"، و"جمع الإيرادات"، و"تحسين الموقف عند عقد الشراكة"، وأخيرا، "الوصول إلى الأسواق الأجنبية". (Lallement R. , 2009, p. 164)

3.1.2. وسائل الحماية الفكرية:

وبالنسبة لمصطلح الحقوق الفكرية واسع جدا إذ يضم الاختراعات والابتكارات في كامل مجالات الحياة، ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات الصناعية والتجارية وعلامات الخدمات والاسم التجاري والعنوان التجاري. كما يشمل من جهة أخرى الأعمال الأدبية والفنية أي كل إنتاج في المجال الأدبي أو العلمي أو الفني مهما كانت طريقة التعبير عنه. (صلاح، 2004، صفحات 24-25) وفيما يخص بحثنا سنركز فيما يلي على براءة الاختراع.

2.2. براءة الاختراع:

تم تسليط الضوء على براءة الاختراع من دون باقي الأدوات في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، كونها أكثر أدوات الملكية الفكرية انتشارا في المؤسسات المبتكرة منها.

1.2.2. مفهوم براءة الاختراع:

ويقصد بها الشهادة التي تمنحها الدولة لصاحب الاختراع، وعادة ما تمنح الدولة براءة اختراع عن "أي فكرة إبداعية يتوصل إليها المخترع في أي من المجالات التقنية، وتتعلق بمنتج أو بطريقة صنع، أو بكليهما تؤدي عمليا إلى حل مشكلة معينة في أي من هذه الحالات. وتتضمن شهادة براءة الاختراع كل ما يتعلق بالاختراع من الأوصاف أو بيانات، مثل رقم البراءة، اسم المخترع، مالك الاختراع، عنوانه، تسمية الاختراع ومدة الحماية وتاريخ إنتهائها. (صلاح، 2004، ص 26)

من هذا التعريف نستخلص أن لبراءة الاختراع خصائص عامة وقانونية وأخرى. حيث تلخص العامة والقانونية منها في (زواتين، 2018، ص ص 248-249):

- براءة الاختراع هي حق على منقول معنوي لها مضمون اقتصادي ومالي يتمتع بهما مالك البراءة بعد إكمال الإجراءات القانونية، ويتجلى ذلك في استغلال الاختراع والاستفادة منه ماليا وأن هذا الحق غير قابل للإنتقال والتداول.
- هذا الحق يكون محددًا بفترة زمنية معينة، أي بعد انتهاء المدة تسقط البراءة في الملك العام.
- يمتلك صاحب البراءة الحق وحده في التصرف فيها من خلال جميع صور الاستغلال المناسبة، كنقل ملكيتها عن طريق العقد أو الميراث، البيع، الهبة، الرهن، أو الترخيص للاستغلال.
- يلزم القانون المالك باستغلال اختراعه، وإذا لم يباشر صاحب البراءة عملية الاستغلال، كان للغير الحق في استصدار التراخيص الإجبارية.

2.2.2. أهمية براءة الاختراع:

- لبراءة الاختراع العديد من الفوائد والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- فهي تمكن من معرفة نشاط الاختراع والإبداع التكنولوجي بفضل المعلومات الزمنية والجغرافية، القطاعية، والتكنولوجية التي توفرها.

- تعتبر مؤشرا جيدا للتنافس في المجال التكنولوجي، كونها ثمرة للإجراء الطويل لعملية الاختراع، الهدف منها تحقيق المردودية التجارية.

-تسمح بتحديد التوجه القطاعي من خلال الإحصائيات المتوفرة لفترات زمنية طويلة، والمبوبة حسب مجالات تكنولوجية.

-تعتبر مصدرا ماليا من خلال استرجاع على الأقل جزء من المداخل الناتجة عن الإبداع التكنولوجي.

-تعتبر مرجعا لكشف خصائص الإبداع التكنولوجي وهو الشرط الأساسي لتحويلها إلى سلعة لكن بضمان حماية، إذا براءة الاختراع تسمح بنشر الإبداع التكنولوجي.

-في نفس الوقت تنشأ حقوق منقولة، وهي تمثل وسيلة لكشف القيمة المستقبلية للجهد التكنولوجي (دويس و بختي، 2006، ص ص 149-150).

كما يلخص هال (Hall) فوائد وتكاليف براءات الاختراع من خلال تمييز آثارها على المنافسة، من آثارها على الابتكار. فمنح الشركات إيجارات احتكارية مؤقتة، للملكية الفكرية يعني تقليل مستوى المنافسة في هذا القطاع. وأما التأثير الإيجابي التعويضي فهو أن الحماية القوية للملكية الفكرية من براءات الاختراع يمكن أن تسهل دخول الشركات في صناعة يهيمن عليها فاعلون غير مبتكرين. وفي نفس السياق، تبعا لغامبرديلا وآخرون (Gambardella et al) يمكن لبراءة الاختراع أن تؤثر بشكل إيجابي على المنافسة لأنها تجعل التقنيات قابلة للتداول. وهذا هو شرط مسبق مهم لوجود أسواق للتكنولوجيا. أما من ناحية الابتكار، فإن براءات الاختراع مفيدة لأنها تولد حافزا للاستثمار في البحث والتطوير وبالتالي تزيد من احتمالية الابتكار في الاقتصاد. كما تؤثر تأثيرا سلبيا على الابتكار في ظل الظروف التي يعتمد فيها التقدم التقني بشكل كبير على إعادة تركيب المعرفة، حيث تكون الاختراعات ذات طبيعة تراكمية، وعندما تحد براءات الاختراع الوصول التنافسي إلى تطوير التحديات التي تواجه الوضعيات السائدة الحالية. (Mina, 2010, p. 06)

بالإضافة إلى ما سبق، فقد تمنح براءة الاختراع مالكة حق حصريا يتمثل في احتكار استثمارها بنفسه بالطرق والوسائل التي يراها مناسبة لإمكاناته المادية والمعرفية سواء كان ذلك بصناعة المنتج محل البراءة، أو عرضه للبيع، أو استخدامه، أو تخزينه، أو تصديره، أو استخدام العملية الصناعية أو عرضها للبيع أو التصدير. وهو ما يسمى حسب صالح فهد دحيم العتيبي، ب"الاستثمار المباشر". ويترب على هذا النوع من الاستثمار الحق في منع الغير من استغلال هذا الاختراع بأي طريقة كانت إلا بموجب موافقة نظامية من مالك البراءة وله الحق في مقاضاة الغير عند الاعتداء على البراءة. (العتيبي، 2004، ص 26)

3.2. براءة الاختراع والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

قبل التطرق إلى براءة الاختراع في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، لابد من إعطاء مفهوم لهذه الأخيرة.

1.3.2 مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

إنه من المعلوم أن المنظمة الصغيرة أو المتوسطة، هي مؤسسة وجدت بفعل المبادرات الفردية أو الجماعية بهدف تحقيق عوائد وأرباح مجدية من خلال تقديم منتجات ذات قيمة للمجتمع (الغالي، 2009، ص 24). فالمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن " وحدة للإنتاج أو التوزيع، وحدة للإدارة والتسيير، تحت سلطة المسير والذي يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة على المؤسسة، وغالباً ما يكون مالِكها هو الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بحياة المؤسسة (R WITTERWULGHE, 1998, p. 16) ونستخلص من هذا التعريف أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كغيرها من المؤسسات تقوم بنشاط الاستغلال والتوزيع في إطار إداري كباقي المؤسسات، إلا أن لهذه الفئة من المؤسسات خصائص تميزها عن المؤسسات الأخرى.

وبالنسبة لتعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فإنها تعتمد على المعايير الكمية حيث هي: " مؤسسة لإنتاج السلع و/ أو الخدمات:

- توظف من (1) إلى (250) شخص،
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.
- والتي تستوفي معايير الاستقلال. " (17-02، 2017). يمكن القول أنه لا يوجد تعريف موحد للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، بل يمكن تعريفها نوعياً من خلال تحديد خصوصياتها، أو كمياً من خلال الاعتماد على معايير مثل عدد العمال، رقم الأعمال، حصة السوق... إلخ.
- وفيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، فهناك عدة تعريفات على سبيل المثال ذلك الخاص بالمؤسسات الفتية المبتكرة المقدم بموجب قانون المالية لعام 2004 بفرنسا، والذي يعرف المؤسسة الفتية المبتكرة على أنها: " كل مؤسسة تتضمن الخمس شروط الآتية: أن تكون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، لديها أقل من ثماني سنوات، لديها حد أدنى من نفقات البحث أكبر من 15 ٪ من رقم أعمالها، أن تكون مستقلة، أن تكون جديدة حقاً " (Patrice, 2012)، كما عرفها، المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) بفرنسا والذي يطابق التعريف الأوروبي على أنها، المؤسسات التي أدخلت تغييراً كبيراً أو حدثاً في واحدة على الأقل من بين أربع فئات للابتكار (المنتجات، العمليات، التنظيم، التسويق) أو التي قامت بأنشطة الابتكار، سواء أفضت إلى إبتكار خلال الفترة المرجعية أم لا... " (Patrice, 2012).

2.3.2. أهمية براءة الاختراع لدى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعد حقوق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع على وجه الخصوص كأدوات قيمة. فهي بمثابة أداة إشارة في سياقات مختلفة، ولاسيما من حيث إنشاء المؤسسات والحصول على التمويل. وأيضاً، تشكل براءات الاختراع أداة يقظة تكنولوجية، بقدر ما أدى تطوير الوصول إلى قواعد بيانات البراءات عبر

الإنترنت، إلى زيادة كبيرة في استخدام المعلومات التقنية الواردة في براءات الاختراع (Lallement R. , 2009, pp. 165-167).

بالإضافة إلى هذا، فقد بينت بعض الدراسات أن حقوق الملكية الفكرية تشكل رافعة النمو لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حسب كرمب و تيسيه (Tessier، Kremp) أنه في فرنسا، وفي دراسة تم الأخذ فيها بعين الاعتبار جميع القطاعات وفي نطاق المؤسسات التي توظف من 10 إلى 249 موظفا، حوالي 40 ٪ من أولئك الذين يعلنون شكلا واحدا على الأقل من أشكال الحماية للابتكار يرون أن له أثر على حصص السوق ونتائج الاستغلال. إضافة إلى هذا، أشار كل من بيرن و سبيك (Speck، Perrin) إلى أن دراسة INPI-Oséo التي أجريت في عام 2004 أظهرت أنه في حالة إيداع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية للحصول على براءات الاختراع، تعتقد أكثر من 73 ٪ منها، بعد مرور خمس سنوات من الإيداع، أن لها تأثيرا كبيرا إلى حد ما إيجابي أو جد إيجابي في تطورها، بينما أقل من 2٪ يعتقدون، من ناحية أخرى، أن هذا التأثير كان سلبيا.

وكذلك تعتقد بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تسجيل براءة اختراع يعني ضمنا الكشف عن المعلومات للمنافسين، لكن الممارسة تظهر أن براءة الاختراع التي تمت صياغتها بمهارة تكشف فقط عن الحد الأدنى. أما في الولايات المتحدة، تلعب أداة براءات الاختراع دورا أكبر. في البروز المشترك للمؤسسات الجديدة والتكنولوجيات الجديدة (Lallement R. , 2009, p. 168)

لكن بالرغم من كل هذه المزايا التي تقدمها الملكية الفكرية وبراءة الاختراع، إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تميل إلى التسجيل في براءة الاختراع. ففي دراسة قام بها أرونديل (Arundel) (2001) من خلال تحليله لبيانات مسح مجتمع الابتكار لعام 1993، خلص إلى أن اختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لبراءات الاختراع كإستراتيجية لحماية الملكية الفكرية في أوروبا تأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة مقارنة مع باقي الإستراتيجيات. (Mina, 2010, p. 8) حيث في فرنسا، أظهر الاستطلاع حول "وسائل وطرق إدارة غير الملموس" بوضوح، والذي ركز بشكل خاص على المؤسسات الصغيرة جدا (أقل من 10 عمال)، تقريبا 12٪ من المؤسسات تلجأ لحقوق الملكية الفكرية فقط 3٪ تستخدم براءات الاختراع. (Lallement R. , 2009, p. 168)

وفي نفس السياق، إذا كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجه نحو تسجيل براءة الاختراع، فإن طريقة استغلالها تختلف عن طريقة استغلالها في المؤسسة الكبيرة. حيث أظهر تحقيق PatVal الأوروبي الذي أُجري في الفترة من ماي 2003 إلى يناير 2004، وتم توجيهه إلى المخترعين لـ 27.531 براءة اختراع ممنوحة في المكتب الأوروبي للبراءات مع تاريخ الأولوية للفترة بين 1993-1997 في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة، أنه من بين أصحاب براءات الاختراع وبشكل متناسب، فإنه من المرجح أن تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظام التراخيص أكثر من الشركات الكبرى، وذلك بمنح الغير الحق في استغلال اختراعاتها، بينما تفضل المجموعات الكبيرة استخدام براءات اختراعها داخليا في أغلب الأحيان، لمحاولة منع منافسيها بهذه الطريقة أو لترك براءات اختراعها "تنوم". والحقيقة

هي أن المؤسسات الصغيرة الأقل تنوعا في كثير من الأحيان لا تملك الوسائل لاستغلال اختراعاتها الخاصة (Zuniga, Guellec, 2009). (Lallement R. , 2009, p. 164)

تأخذ المؤسسات الكبرى حصة الأسد من طلبات براءات الاختراع، وتكون كبيرة أيضا عند فحص إيداع براءات الاختراع على المستوى الدولي مقارنة مع المؤسسات الصغيرة. يثير هذا الدور المختلف في عملية الابتكار الشاملة سؤالا يتعلق بمعرفة لماذا وكيف أنه تختلف أنشطة واستراتيجيات براءات الاختراع بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة. أحد الاختلافات الرئيسية، والتي من خلالها يمكن طرح بعض الفرضيات الإضافية حول سلوك براءات الاختراع للمؤسسات الصغيرة والكبيرة، هو أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه قيودا مالية أعلى من نظيراتها الكبيرة / Breitzman 2008 ؛ Hicks 2005. لا تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموارد اللازمة، وتحوز بالفعل قوة سوقية أقل للمطالبة بحقوقها (Neuhäusler 2012). ومع ذلك، يمكن أن تكون عملية الابتكار، من الاختراع إلى التسويق، مكلفة للغاية وترتبط بعدم اليقين الشديد، مع التكاليف الناتجة عن ما يلي (Frietsch, Neuhäusler, & Rothengatter, 2013, pp. 02-03):

- (أ) في مرحلة الاختراع، من حيث نفقات البحث والتطوير للمستخدمين والمعدات ؛
 - (ب) في مرحلة إجراءات البراءات، لطلب البراءة، رسوم الترجمة، التجديد أو المحامي ؛
 - (ج) في مرحلة النشر، عندما يكون مالك البراءة هدفا للمعارضة أو التقاضي أو للدفاع عن براءة اختراع منتهكة وكذلك لتسويق براءة اختراع (أو منتج يدمج اختراع محمي).
- كما تجدر الإشارة إلى أنه، قد يترتب عن استخدام براءة الاختراع بعض الإنعكاسات السلبية، حيث أن "اتساع نطاق براءة الاختراع واستخدامها الاستراتيجي من طرف المؤسسات، يعوقان الابتكار، وانتشار التقنيات يحولان المعرفة التقليدية إلى الملكية الخاصة. فبراءة الاختراع ليست مجرد نتائج البحث، بل هي أيضا مدخلاته، وعليه، فعندما يفرط في استخدامها فإن الباحثين يجازفون بإهدار الوقت والوسائل في مجالات ابتكار تقنيات قد تكون مملوكة بالفعل، أو بقائهم معزولين عن طريق سبل بحثية بأكملها. " (همال، ص 04)

3. دراسة إحصائية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

بغرض تدعيم الإطار النظري للدراسة، حاولنا إجراء دراسة إحصائية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.3. عينة الدراسة:

مست الدراسة مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة-التي لها بتركار في المنتج، أو العملية، أو ابتكار تنظيمي، تم عرضه على لجنة خبراء لتقييمه.-في الجزائر، وهي مؤسسات كلها شاركت في الجائزة الوطنية للإبتكار التي نظمتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لضمان أن المؤسسات المجيبة هي فعلا مبتكرة.

2.3. أدوات الدراسة:

لغرض جمع المعلومات استعنا بالاستبيان كأداة لجمع المعلومات والتي تم تصميمها بالاعتماد على دراسات سابقة في المجال، حيث كانت الأسئلة المرتبطة بالموضوع ذات إجابات متعددة، لتسهيل التحليل الإحصائي فيما بعد. ومن أجل تحليل ما تم جمعه من معلومات، استعنا ببرنامج SPSS، كما استخدمنا برنامج مايكروسوفت إكسل (Microsoft Excel) في بعض الحسابات، وكذا لرسم الأشكال البيانية.

3.3. وصف عينة الدراسة:

شملت الدراسة كما ذكرنا سالفًا، مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة في الجزائر، حيث يوضح الجدول رقم (01) أن المؤسسات المبتكرة لعينة الدراسة تنتشر في كل ولايات الوطن تقريبًا، لكن تتباين من جهة جغرافية إلى أخرى، حيث نجد أكبر حصة بأكثر من 39 % لدى ولايات الشرق الجزائري، ثم تليها ولايات الوسط بأكثر من 30 %، وفي المرتبة الثالثة ولايات الغرب بحوالي 21 %، ثم أخيرا ولايات الجنوب الجزائري بحوالي 9 %.

الجدول 01: توزيع مؤسسات العينة حسب المنطقة الجغرافية

الولاية	التكرارات	%	الولاية	التكرارات	%
باتنة	1	3,03	عنابة	1	3,03
بجاية	1	3,03	قسنطينة	1	3,03
البليدة	1	3,03	معسكر	1	3,03
البويرة	1	3,03	ورقلة	2	6,06
تبسة	1	3,03	وهران	4	12,12
تيزي وزو	1	3,03	برج بوعرييج	3	9,09
الجزائر	5	15,15	تيزازة	1	3,03
جيجل	1	3,03	عين تموشنت	1	3,03
سطيف	2	6,06	غرداية	1	3,03
سكيكدة	3	9,09	المجموع	33	100,0
سيدي بلعباس	1	3,03			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Excel

أما من حيث التوزيع حسب الولايات، يتواجد أكبر عدد من مؤسسات العينة في الجزائر العاصمة بنسبة 15,2 %، وتبعتها وهران بنسبة 12,1 %، وتأتي فيما بعد كل من سكيكدة وبرج بوعرييج بـ 9,1 % لكل منهما، ثم ورقلة بـ 6,1 %، وما تبقى من الولايات حسب ما يظهره في الجدول رقم (02) يتواجد بها فقط 3 % لكل ولاية.

الجدول 02: توزيع مؤسسات العينة حسب طبيعة النشاط

النشاط	الفئة	النسبة	النشاط	الفئة	النسبة
إنتاج وتوزيع الكهرباء	1	3,0	الزراعة وزراعة الغاب	2	6,1
الأنشطة الخدمية	11	33,3	صناعة تحويلية	18	54,5

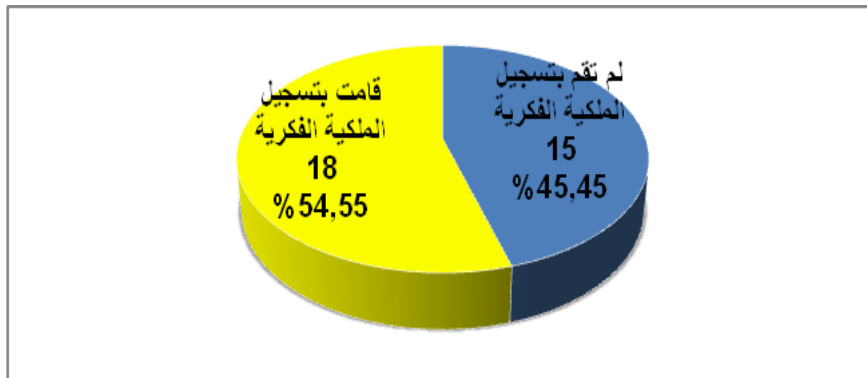
التجارة.	1	3,0	المجموع	33	100,0
----------	---	-----	---------	----	-------

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Excel

للإشارة فإن المؤسسات التي شملتها الدراسة أغلبها تنتمي إلى القطاع التحويلي، وهي تمثل ما نسبته 70% من إجمالي المؤسسات المتصل بها، وتأتي في المرتبة الثانية المؤسسات الخدمية الأخرى بنسبة 15,15%، أما ما تبقى من القطاعات فكانت محصورة بين 03% و 06% عدا قطاع الصناعات الاستخراجية الذي لم تكن مؤسساته حاضرة.

4.3. تحليل تسجيل براءة الاختراع لمؤسسات العينة:

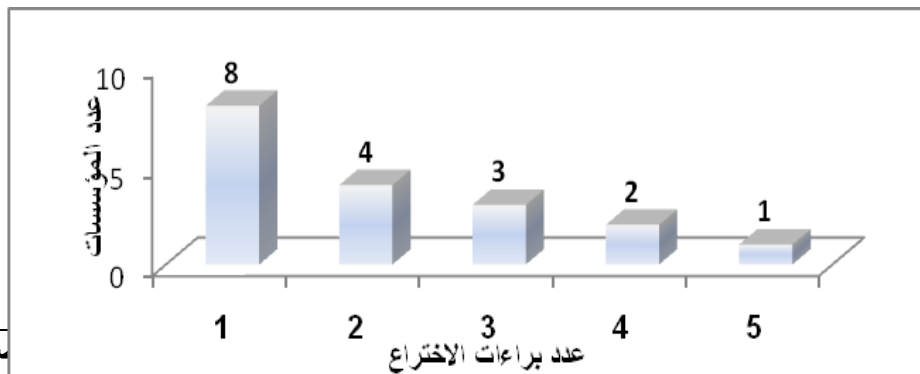
الشكل 01: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة حسب تسجيلها للملكية الفكرية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Excel

يشير الشكل رقم (01) إلى أن أكثر من نصف مؤسسات عينة الدراسة تقريبا 55% منها قامت بتسجيل براءات اختراعها، وهذا ما يدل على وعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهتمامها بحماية ملكيتها الفكرية ضد أي خطر. وأما بالنسبة للمؤسسات التي لم تقم بحماية ملكيتها الفكرية ربما قد يعزى الأمر إلى ارتفاع تكاليف التسجيل، أو تعقد الإجراءات القانونية للتسجيل...إلخ.

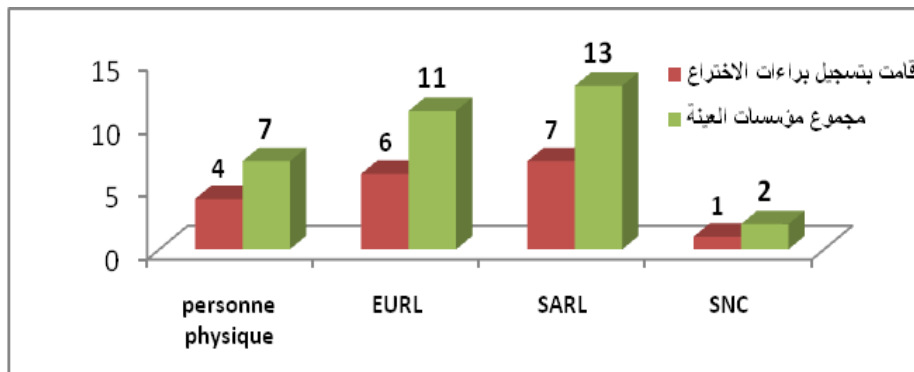
الشكل 02: توزيع مؤسسات عينة الدراسة حسب عدد براءات الاختراع المسجلة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Excel

يظهر الشكل رقم (02) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، حسب عدد براءات الاختراع التي قامت بتسجيلها. فنجد أن 8 مؤسسات أي ما نسبته 44.44% من مجمل المؤسسات التي تسعى لحماية ملكيتها الفكرية، لديها براءة اختراع واحدة، و 22.22% من هذه الفئة من المؤسسات لها براءتي اختراع (02)، ثم نلاحظ مباشرة بعد ذلك، كلما ترتفع عدد براءات الاختراع المسجلة بوحدة (01) واحدة، تنخفض نسبة المؤسسات بـ 5.55% تقريبا من إجمالي المؤسسات التي قامت بتسجيل براءة اختراعها، حيث أن أدنى فئة من المؤسسات، تشمل مؤسسة واحدة قامت بتسجيل 05 براءات اختراع يمكن ان نستخلص أن هناك فرق بين المؤسسات في عدد البراءات المسجلة. والملاحظ أيضا أن متوسط عدد براءات الاختراع التي تم تسجيلها من قبل المؤسسات، يمثل حوالي 2.11 براءة اختراع لكل مؤسسة.

الشكل 03: الإطار القانوني لمؤسسات عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Excel

يوضح الشكل رقم (03) أن عينة الدراسة شملت مختلف الأشكال القانونية لإنشاء المؤسسات، حيث أن الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) هي الشكل الغالب على عينة الدراسة بنسبة 39,4 %، وتليها مؤسسة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة (EURL) بنسبة 33,3 %، وتمثل المؤسسات التي لها شكل الشخص الطبيعي (Personne physique) ما نسبته 21,2 % وتأتي شركات التضامن (SNC) في الأخير. وعند تحليل نسب للمؤسسات التي كانت سجلت ملكيتها الفكرية تبعا للشكل القانوني، نجد أن هناك تطابق شبه تام، بين هذه الأخيرة والعينة ككل. فنجد أن أغلب من قامت بحماية ملكيتها الفكرية هي الشركات ذات المسؤولية المحدودة بنسبة 38.89 %، ثم تأتي في المرتبة الثانية، مؤسسة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة بنسبة 33.33 %، ثم الشخص الطبيعي بـ 22.22 % وأخيرا شركات التضامن بنسبة 5.56 %.

الجدول 03: توزيع تسجيل براءات الاختراع حسب حجم السوق

المجموع	حجم السوق
---------	-----------

	دولي	وطني	جهوي	محلي	
15	3	9	1	2	لم تسجل الملكية الفكرية
18	4	12	2	0	سجلت الملكية الفكرية
33	7	21	3	2	المجموع
%100,0	%21,2	%63,6	%9,1	%6,1	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (03) أن لحجم السوق دور في تسجيل براءات اختراعها فعندما يكون السوق صغير غير معروف على نطاق واسع مثلا السوق المحلي على مستوى ولاية أو ولايتين فالمؤسسة ليس لها تهديدات فيما يتعلق بمنتجاتها وبالتالي لا تتجه إلى حماية ملكيتها الفكرية فمن أصل مؤسستين (02) تنشطان على مستوى محلي ولا واحدة قامت بحماية ملكيتها، لكن مع توسع سوق المؤسسة نوعا، ما وتواجدها في سوق جهوي، فنجد أن 3/2 منها تقوم بحماية ملكيتها الفكرية. وبالنسبة للمؤسسات المتواجدة في سوق وطنية أو سوق دولية بمعنى منتجاتها يتم تسويقها على كل القطر الوطني أو خارج الوطن فنجد أن 57.14% منها تتجه إلى حماية ملكيتها الفكرية، وهذا راجع إلى كبر حجم المخاطر والتهديدات المحيطة بالمنتج.

الجدول 04: توزيع تسجيل براءات الاختراع حسب عمر المؤسسة

المجموع	عمر المؤسسة					
	أكثر من 40	31-40	21-30	11-20	1-10	
15	1	0	1	6	7	لم تسجل الملكية الفكرية
18	0	1	3	7	7	سجلت الملكية الفكرية
33	1	1	4	13	14	المجموع

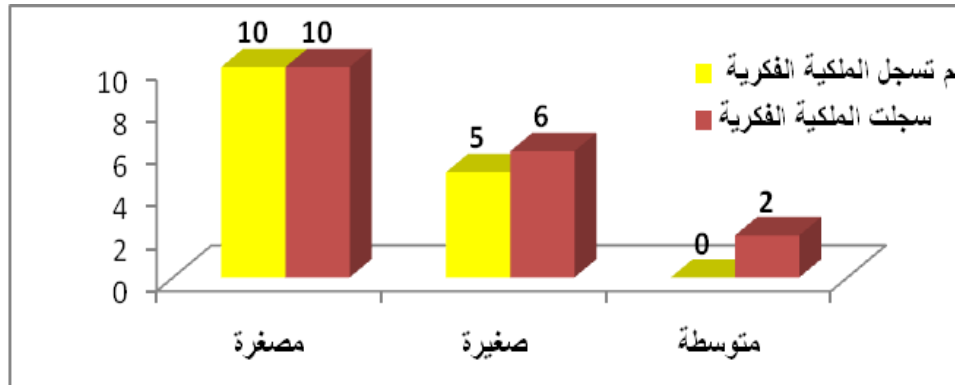
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

يظهر الجدول رقم (04) أن عمر أغلب مؤسسات العينة، حوالي أكثر من 81%، يتراوح بين سنة و20 سنة، هذه المؤسسات تم إنشاؤها عقب صدور مرسوم تطوير صدور مرسوم تطوير الاستثمار (المرسوم رقم 03/01 المؤرخ 2001/08/20) وقانون التوجيه بشأن تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 18/01 المؤرخ 2001/12/12).

وفيما يخص تحليل عمر المؤسسة، إذا ما استثنينا الفئة العمرية أكثر من 40 سنة، فإنه كلما انتقلنا من فئة إلى فئة أكبر منها كلما ارتفعت نسبة المؤسسات التي تقوم بحماية ملكيتها الفكرية. فبالنسبة للمؤسسات التي أعمارها بين السنة (01) وال10 سنوات فنجد أن 50% من المؤسسات تقوم بحماية ملكيتها الفكرية، وبخصوص الفئة العمرية المحددة بين 11 و20 سنة 53.85%، ثم ترتفع هذه النسبة إلى 75% بالنسبة للفئة العمرية بين ال21-30 سنة

لتصل إلى 100% بالنسبة للمؤسسات التي عمرها بين 31 و 40 سنة. وعليه يمكن القول أن كلما كبرت الفئة العمرية المؤسسة، كلما زادت نسبة تسجيل براءات الاختراع في هذه الفئة.

الشكل 04: توزيع تسجيل براءات الاختراع حسب حجم المؤسسة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Excel

يتضح من الشكل رقم (04) أن المؤسسات الصغيرة جدا المبتكرة، هي الأكثر تواجدا في عينة الدراسة، حيث تمثل ما نسبة (60.61%) وتمثل المؤسسات الصغيرة، ما نسبته (33.33%) في حين تمثل المؤسسات المتوسطة فقط (6.06%).

وبالنسبة لتسجيل براءات الاختراع فنلاحظ أنه كلما انتقلنا من فئة صغيرة إلى فئة أكبر منها، كلما إرتفعت نسبة المؤسسات المسجلة لبراءة الاختراع. فنجد أن المؤسسات الصغيرة جدا، فقط 50% منها قامت بحماية ملكيتها الفكرية، أما المؤسسات الصغيرة فبلغت نسبة المؤسسات المسجلة لبراءات اختراعها ما يقارب الـ 54.55% من مجمل المؤسسات الصغيرة للعينة، وفيما يتعلق المؤسسات المتوسطة والمقدرة بمؤسستين أي 100% قامت بتسجيل براءات اختراعها. وعليه يمكن القول أن كبر حجم المؤسسة وتوفرها على موارد مالية كافية، له علاقة بقرار تسجيل براءات الاختراع فيها أو لا.

الجدول 05: توزيع تسجيل براءات الاختراع حسب عمر المفاوض

المجموع	عمر المفاوض				
	45 فما فوق	40-44	35-39	30-34	
15	9	3	1	2	لم تسجل الملكية الفكرية
18	10	2	4	2	سجلت الملكية الفكرية
33	19	5	5	4	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

يبين الجدول رقم(05) أن أعمار المقاولين لعينة الدراسة تتركز في الفئة العمرية ما فوق الـ 45 سنة بحوالي 57.6% وما تبقى تقريبا تتوزع بنفس النسبة على باقي الفئات العمرية. كما تجدر الإشارة إلى أن الاستبيان قد شمل على فئات عمرية حتى أقل من 24 سنة إلا أن العينة لم تشمل على مقاولين في مثل هذا العمر.

كما يظهر الجدول عند مقارنة تسجيل براءات الاختراع حسب الفئات العمرية للمقاولين، أن أولئك الذين ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين 35 و 39 سنة هم الأكثر تسجيلا لبراءات الاختراع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 80%، ثم تليها الفئة العمرية ما فوق الـ 45 سنة بـ 52.63% وتأتي فيما بعد الفئة العمرية بين 30 و 34 بـ 50% وأخيرا الفئة العمرية ما بين 40 و 44 سنة هي الأقل حماية لبراءات اختراعها. ويمكن القول أن ليس للفئات العمرية علاقة أو ارتباط مع تسجيل المؤسسات لبراءات الاختراع أو لا.

الجدول 06: توزيع تسجيل براءات الاختراع حسب المؤهل العلمي للمقاول

المؤهل العلمي							المجموع
	إبتدائي- متوسط	بكالوريا - ثانية جامعي	ليسانس	شهادة مهندس	ماجستير	دكتوراه	
لم تسجل الملكية الفكرية	3	2	3	4	1	2	15
سجلت الملكية الفكرية	8	2	5	1	0	2	18
المجموع	11	4	8	5	1	4	33

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

حسب الجدول رقم (06) فإن أغلب المقاولين لعينة الدراسة هم ذوو مستوى جامعي ويمثل هذا ما نسبته 66.66% أما البقية حوالي 33.33% لديهم مستوى ما بين الابتدائي والثانوي.

وفيما يتعلق بتحليل كل فئة حسب المؤهل العلمي لتسجيل براءات الاختراع نجد أن فئة المقاولين الذين لهم مستوى بين الابتدائي والثانوي هم الأكثر ميلا إلى حماية براءات اختراعهم، حيث تقدر النسبة بحوالي 72.73%، ثم تليها فئة المقاولين الحائزين على ليسانس بـ 62.5%، أما المهندسين فهم أقل المقاولين حماية لممتلكاتهم الفكرية بـ 20% وفي الأخير نجد أن المقاولين الحائزين على شهادة الماجستير لا يسجلون بتاتا ملكيتهم الفكرية. ونخلص من هذا إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين المستوى الدراسي وتسجيل براءات الاختراع لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة لعينة الدراسة.

الجدول 07: توزيع تسجيل براءات الاختراع حسب طبيعة تكوين المقاول

طبيعة التكوين					المجموع
	قانوني	إقتصادي	تقني	ليس له تكوين	
لم تسجل الملكية الفكرية	0	5	10	0	15
سجلت الملكية الفكرية	1	4	11	2	18
المجموع	1	9	21	2	33

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

يبين الجدول رقم (07)، أن أغلب المقاولين لديهم تكوين تقني وهو ما يمثل نسبة 63.6% من مقاولي عينة الدراسة، ثم تليها فئة المقاولين الذين لهم تكوين اقتصادي (نسيير -تجارة، مالية، محاسبة...إلخ) بنسبة 27.3%، وأما المقاولين الذين ليس لهم تكوين فيتمثلوا 6.1% من مقاولي عينة الدراسة، ليأتي في الأخير فئة المقاولين الذين لديهم تكوين قانوني بنسبة 3%.

وبخصوص توزيع المقاولين المسجلين لبراءات اختراعهم حسب طبيعة تكوينهم، نجد أن المقاولين المنتمين إلى فئتي التكوين القانوني، ومن ليس لهم تكوين نظامي، كلهم قاموا بتسجيل براءة اختراعهم أي بنسبة 100%، ثم تليها المقاولين الذين كان لديهم تكوين تقني بنسبة 52.38% وأخيرا المقاولين الذين تدرجوا في التكوين الاقتصادي بنسبة 44.44%. ونخلص من هذا إلى أنه فئة المقاولين التقنيين هي الفئة الأكثر ابتكارا لكن ليس جميع مقاولي هذه الفئة يقوموا بتسجيل براءات اختراعهم.

الجدول 08: توزيع تسجيل براءات الاختراع حسب خبرة المقاول

المجموع	خبرة المقاول					
	أكثر من 40	31-40	21-30	11-20	1-10	
15	1	2	7	4	1	لم تسجل الملكية الفكرية
18	1	1	5	8	3	سجلت الملكية الفكرية
33	2	3	12	12	4	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات spss

يوضح الجدول رقم (08) أن مقاولي مؤسسات عينة الدراسة تختلف سنوات خبراتهم إلا أنه فئة كبيرة منهم يحوزون على خبرة بين الـ 11 و 20 سنة وبين الـ 21 و الـ 30 سنة وهذا بنسبة 36.36% لكل منهما، بينما المقاولين الذين تزيد خبرتهم عن الـ 40 سنة يمثلون فقط 6.1%.

عند تحليل تسجيل براءات الاختراع تبعا لخبرة المقاول فيظهر لنا الجدول رقم (08) أنه إذا ما استثنينا فئة المقاولين الذين لديهم خبرة تفوق الـ 40 سنة، فإنه كلما زادت خبرة المقاولين، كلما قلت نسبة تسجيلهم لبراءات الاختراع، حيث نجد أن فئة المقاولين الذين لديهم خبرة بين السنة والـ 10 سنوات، 75% منهم قاموا بتسجيل براءات اختراعهم، وبالنسبة للمقاولين الذين يحوزون على خبرة بين الـ 11 و 20 سنة، حوالي 66.67% منهم سجلوا براءات اختراعهم، أما المقاولين الذين لديهم خبرة بين الـ 21 و الـ 30 سنة فحوالي 41.67% قاموا بتسجيل براءات اختراعهم، وأخيرا فئة المقاولين الذين لديهم خبرة تقدر بين الـ 31 و الـ 40 سنة فقط 33.33% اتجهوا إلى حماية براءاتهم من خلال تسجيلها. ونخلص من هذا إلى أنه كلما انتقلنا من فئة إلى فئة أكبر منها، في سنوات خبرة المقاول، كلما قلت نسبة تسجيل براءات

الإختراع، ربما يرجع ذلك إلى وعي الشباب المندمج حديثا في الأعمال بمدى أهمية الحماية الفكرية أو إلى خوفه على براءات اختراعه من التقليد، نظرا لعدم تحكمه الجيد في المحيط الخارجي.

4. خاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قامت ولازالت تقوم بعملية الابتكار وهو يظهر جليا من خلال عينة الدراسة والتي نجد أن المؤسسات المنتمية إليها على الأقل قامت بابتكار في المنتج، أو في العملية أو ابتكار تنظيمي.

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة إلى حماية ملكيتها الفكرية من خلال تسجيل براءات الاختراع. وفيما يلي أهم النتائج التي توصلنا لها من خلال دراستنا لعينة من هذه الفئة من المؤسسات:

1.4. نتائج الدراسة:

- أكثر من نصف مؤسسات عينة الدراسة تقريبا منها تقوم بحماية ملكيتها الفكرية من خلال تسجيل براءات اختراعها.
- تختلف عدد البراءات المسجلة من قبل مؤسسات العينة بين البراءة الواحدة (01) والخمس (05) براءات.
- كبر حجم سوق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة له علاقة بتوجهها نحو تسجيل براءات الاختراع.
- كلما كبرت الفئة العمرية المؤسسة، كلما زادت نسبة تسجيل براءات الاختراع في هذه الفئة.
- إن كبر حجم المؤسسة وتوفرها على موارد مالية كافية، له علاقة بقرار تسجيل براءات الاختراع فيها أو لا.
- فئة المقاولين الذين لهم تكوين تقني، هي الفئة الأكثر ابتكارا لكن ليس جميع مقاولي هذه الفئة يقوموا بتسجيل براءات اختراعهم.
- كلما انتقلنا من فئة إلى فئة أكبر منها، فيما يتعلق بسنوات خبرة المقاول، كلما قلت نسبة تسجيل براءات الاختراع.

2.4. التوصيات:

أولاً: ضرورة اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة بحماية ملكيتها الفكرية من خلال تسجيل براءات الاختراع.

ثانياً: ضرورة دعم الدولة للمؤسسات خاصة الصغيرة والمصغرة لتسجيل براءات الاختراع إذا ما أرادت الدولة تشجيع الابتكار.

ثالثاً: تحسيس الدولة المقاولين على أهمية حماية براءات الاختراع.

رابعاً: ضرورة تشجيع الدولة للمؤسسات حديثة النشأة والتي ليس لها خبرة في تسجيل براءات اختراعها.

خامساً: توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بتحفيز المقاولين الذين لديهم خبرة كبيرة في عدم التخلي عن تسجيل براءات اختراعهم.

5. قائمة المراجع:

1.5. المراجع بالعربية

1. إدريس ثابت عبد الرحمن، المرسي جمال الدين محمد. (2002). الإدارة الإستراتيجية: (مفاهيم ونماذج تطبيقية). القاهرة: الدار الجامعية.
2. دويس إبراهيم، بختي محمد الطيب. (2006). براءة الاختراع مؤشر للتنافسية الاقتصادية الجزائر والدول العربية. مجلة الباحث (04).
3. زواتين خالد. (2018). استغلال براءات الاختراع وانعكاساتها على التطور التكنولوجي وتعزيز التنمية الاقتصادية. مجلة القانون ، 07 (02).
4. صلاح زين الدين. (2004). المدخل إلى الملكية الفكرية، نشأتها ومفهومها ونطاقها وأهميتها وتكييفها وتنظيمها وحمايتها، . الأردن: دار الثقافة.
5. العتيبي صالح فهد دحيم. (2004). استثمار براءة الاختراع في النظام القانوني السعودي: دراسة تحليلية، . مركز الدراسات العربية.
6. الغالي طاهر منصور محسن. (2009). إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة. الأردن: ط1، دار وائل للنشر.
7. قانون رقم 02-17 ماضي في 10 يناير 2017، الصادر في الجريدة الرسمية رقم، 2 مؤرخة في 11 يناير 2017. (2017).
8. قانون رقم 02-17. (2017). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (02).
9. همال علي. (بدون تاريخ). إتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية TRIPS، أي استراتيجية للتعامل معها للابتكار والتنمية المجلد 10 العدد 10. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 10 (10).

2.5. المراجع باللغة الأجنبية

1. Frietsch Rainer, Neuhäusler Peter, Rothengatter Oliver. (2013, 10). SME patenting: An empirical analysis in nine countries. Fraunhofer ISI Discussion Papers -Innovation Systems and Policy Analysis (36).
2. Lallement Rémi. (2009, 3 1). Propriété intellectuelle, innovation et développement des PME en France. La Revue de l'Ires , 62 (3), pp. 159-189.
3. Mina Andréa. The Impact of the Patent System on SMEs, octobre 2010
https://www.researchgate.net/profile/Andrea_Mina/publication/228977675_The_Impact_of_the_Patent_System_on_SMEs/links/546480510cf2837efdb38bb7/Th

**e-Impact-of-the-Patent-System-on-SMEs.pdf?origin=publication_detail
(Consulté le 17/07/2020)**

4.Patrice, Noailles .(2012) .L'entreprise innovante, outil d'une nouvelle politique d'innovation .(?) communication présentée dans le colloque La nouvelle alliance industrielle Entrepreneurs, innovation et création de valeur dans la mondialisation .

5.Wtterwulge, Robert (1998). « La PME Une entreprise humaine ». Paris: DeBoeck Université.